التعبئة عن بُعد: صعود الشتات الرقمي اليمني واتساع نفوذه



بائع حلويات يبيع أصنافاً من الحلوى خلال احتفالات شهر رمضان في المكلا، 20 أبريل/نيسان 2021 // تصوير أبو بكر بلفقيه - مركز صنعاء

د. لورا كريتني

23 يونيو، 2026

مركز صنعاء هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، لـ مركز صنعاء.

الملخص التنفيذي

كثيراً ما يُختزل أبناء الشتات اليمني في كونهم مصدراً للتحويلات المالية ومناصرين للوطن من الخارج، غير أنهم باتوا يوظّفون الأدوات الرقمية أكثر فأكثر بطرق تُشكّل ديناميات النزاع وبناء السلام والاستجابة الإنسانية وصورة التراث الثقافي اليمني في العالم. تذهب هذه الورقة السياساتية، استناداً إلى مقابلات أصلية وبناءً على إطار «سوق السياسة» الذي طوّره عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية أليكس دي وال، إلى أن على صنّاع السياسات والممارسين وبُناة السلام أن يعيدوا النظر في فهمهم للشتات اليمني، وأن يتعاملوا مع أفراده المُمكَّنين رقمياً بوصفهم فاعلين سياسيين وازنين عابرين للحدود ومتجذّرين في الاقتصاد السياسي اليمني.

بتوسيع إطار «سوق السياسة» إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية، تُقارب هذه الورقة فاعلي الشتات بوصفهم موفّري رأس مال، ووسطاء سرديات، ورواد شرعية يعملون عبر تدفقات متشابكة من المال والنفوذ والحضور الرقمي، وتبيّن الورقة كيف أسهمت منصات مثل واتساب وزوم وإكس وإنستغرام، في سياق اقتصاد اليمن ومجتمعه اللذين مزّقتهما الحرب، في خفض تكاليف المعاملات وتسريع التعبئة وإتاحة تدخلات تمزج بين الحضور الرقمي والميداني عبر مجالات المناصرة وبناء السلام والعدالة والمساءلة والاستجابة الإنسانية والتراث الثقافي.

حين يكفّ صنّاع السياسات والممارسون عن النظر إلى فاعلي الشتات بوصفهم مجرد سفراء رمزيين، يصبح بمقدورهم التعامل معهم بمزيد من الفاعلية — بوصفهم وسطاء عابرين للحدود ينعكس انخراطهم على الشرعية وتدفقات الموارد والسرديات المحلية والدولية؛ غير أن هذا الانخراط قد ينزلق، عن قصد أو من دونه، إلى تشابكٍ عميق مع شبكات المحسوبية واقتصادات الحرب والتنافس على السمعة، فالتعبئة الرقمية تسرّع وتيرة الشمول وتوسّع نطاقه، لكنها في الوقت ذاته تُفاقم اختلال موازين القوى، والمخاطر التي تطال المستفيدين وجهات الاتصال المحلية، والتعرّض للضغوط القسرية.

توصيات مختارة

للجهات المانحة وصنّاع السياسات

- الاستثمار في مشاريع تسترشد بأطر انخراطٍ مراعية للنزاع، تُقيّم كيفية تقاطع تمويل الشتات ومناصرته مع أنظمة المحسوبية المحلية والدولية وشبكات الأعمال والقوى المسيطرة على الأرض.
- استحداث آليات تمويل مرنة تُدمج فيها معايير الحماية والمساءلة، بما يتيح للمبادرات التي يقودها الشتات الوصول إلى منح صغيرة وسريعة الاستجابة.
- الحد من التعرّض للمخاطر الرقمية عبر دعم التدريب على الأمن الرقمي للناشطين، ولا سيّما النساء اللواتي يتعرّضن لمضايقات موجّهة على الإنترنت.

للممارسين والمنظمات غير الحكومية

- العمل مع شركاء مختارين بعناية من أبناء الشتات على وضع بروتوكولات مشتركة للمساءلة وضمان عدم الإضرار والحماية من الاستغلال والانتهاك .
- إدماج القائمين على جمع التبرعات بصورة غير رسمية في منظومات الحماية، مع تقديم الدعم الاستشاري عبر المنصات الإلكترونية في مسائل الموافقة وحماية المستفيدين وخصوصية البيانات.

لفاعلي الشتات

- إجراء تقييمات غير رسمية لمدى مراعاة النزاع قبل حشد الأموال أو إطلاق حملات المناصرة، تفادياً لترسيخ الشبكات الاقتصادية المرتبطة بالفصائل.
- اعتماد معايير حماية للمستفيدين وللشركاء داخل البلاد ممن هم أكثر عرضةً للخطر.
- ترسيخ ممارسات الشفافية عبر الإفصاح العلني عن مصادر التمويل ومعايير اختيار المستفيدين وآليات الإيصال.

المقدمة: الشتات و«سوق السياسة»

منذ اندلاع الحرب في اليمن عام 2014، انصبّت جُلّ الأدبيات التي حاولت فهم النزاع على الفاعلين الحكوميين والجماعات الوكيلة لقوى أجنبية وسائر الجماعات المسلحة، وعلى رسم خرائط الاقتصادات السياسية للعنف من زاويتَي السيطرة على الأرض وشبكات المحسوبية. ومع أن دور الشتات حظي ببعض الأبحاث، فإن الدراسات مالت إلى التركيز على أنماط النزوح، أو على ديناميات مجتمعات بعينها ذات نطاق جغرافي محدود، أو على دور التحويلات المالية، دون أن تلتفت مباشرةً إلى تنامي الطابع العابر للحدود لتعبئة الشتات في العصر الرقمي.[1] ضمن هذا التأطير، صُوّر أبناء الشتات اليمني كفاعلين على الهامش — مصادر تحويلات تُبقي اقتصادات الأسر على قيد الحياة، أو محاورين من النخبة يشاركون في مفاوضات رفيعة المستوى، أو ناشطين ينظّمون صفوفهم محلياً في دولهم المضيفة، لكن الشتات اليمني ليس خارجاً عن الديناميات السياسية للبلاد واقتصاد حربها؛ بل هو متجذّر فيها، وجزء لا يتجزأ من شبكات المحسوبية التي ترسم موازين القوى على الأرض.

يتّسم «سوق السياسة» في اليمن بمحسوبية مجزّأة ومتنافسة لا تُستمد فيها السلطة من الشرعية المؤسسية، بل من القدرة على توزيع الموارد وإدارة المتنافسين في غياب دولة قادرة على أداء وظائفها. فمنذ العام 2017، انقسمت القوة بين ثلاثة محاور رئيسية: جماعة الحوثيين (أنصار الله) التي تسيطر على نحو 70 في المئة من السكان؛[2] والحكومة المعترف بها دولياً ومقرها عدن؛ والمجلس الانتقالي الجنوبي الذي حُلّ مؤخراً. لقد أسهمت تدفقات متنافسة من الرعاية الأجنبية الآتية من قوى إقليمية، أبرزها إيران والسعودية والإمارات، في دعم كلٍّ منها أو إبقائها قائمة بدرجات متفاوتة. إلى جانب هؤلاء الفاعلين البارزين، تتاجر شبكة كثيفة من التكوينات دون الدولة والنخب القبلية وشخصيات الأعمال بالولاء والوصول والموارد عبر هذه المحاور وفيما بينها، وفاعلو الشتات متجذّرون في هذه الشبكات: فرجل الأعمال المقيم في القاهرة أحمد العيسي، الذي وُصف ذات مرة بأنه «قد يكون أكثر اليمنيين نفوذاً على قيد الحياة»،[3] يجسّد دور الرعاة من أبناء الشتات في إدامة الولاء السياسي داخل السوق، فقد موّل العيسي، في مراحل مختلفة، الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي شخصياً والحكومة المعترف بها دولياً على حدٍّ سواء.[4]

---

[1] نهى أبو الدهب، «استعادة اليمن: دور الشتات اليمني المهني»، معهد بروكينغز، أبريل 2029، https://www.brookings.edu/articles/re-claiming-yemen-the-role-of-the-yemeni-professional-diaspora؛ ونهلة المنشاوي وجوناثان هيرن، «أصداء الماضي: إعادة إنتاج المتخيَّلات الاجتماعية لدى الشتات اليمني في القاهرة»، مجلة أرابيان هيومانيتيز، 2025، https://journals.openedition.org/arabianhu-manities/15121؛ وميساء شجاع الدين، «ظلال الحرب المديدة: ديناميات تعبئة الشتات اليمني منذ عام 2011»، مبادرة الإصلاح العربي، أبريل 2021، https://www.arab-reform.net/publication/the-long-shadow-of-war-mobilization-dynamics-of-the-yemeni-diaspo-ra-since-2011-2/

[2] «التوقعات الكلية للفقر: الجمهورية اليمنية»، البنك الدولي، أبريل 2026، ص 1، https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fd-b3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-yem.pdf

[3] «السياسة ليست محرّمة على رجال الأعمال.. مقابلة مع أحمد العيسي»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 16 مارس 2021، https://sanaa-center.org/publications-ar/perspectives-and-analyses-ar/13436

[4] المرجع نفسه.

في هذه الورقة السياساتية، يُستخدم مصطلح «الشتات» من منظور بنائي [5] لا باعتباره مجتمعاً أو جماعة ثابت الحدود تُعرّفه أصولٌ إثنية مشتركة أو مجرد تفرّق جغرافي، بل بوصفه منظومة من العلاقات — السياسية والاقتصادية والثقافية والوجدانية — بين اليمنيين المقيمين خارج الوطن والوطن ذاته.[6] هذا التعريف واسع عن قصد، إذ يشمل الطيف السكاني الكامل لليمنيين خارج اليمن، أما «فاعلو الشتات»، بحسب استعمال المصطلح في هذه الورقة، فهم الأفراد والمنظمات ضمن هذه الفئة ممن ينخرطون فعلياً في شكل من أشكال التعبئة المتصلة باليمن، مالية كانت أم سياسية أم إنسانية أم ثقافية.

يُقدَّر عدد أبناء الشتات اليمني بما بين 6 و7 ملايين نسمة حول العالم، نصفهم تقريباً عمّال مهاجرون في دول الخليج، ولا سيّما السعودية.[7] ولدى شريحة واسعة منهم، يأخذ الاتصال بالوطن شكل تحويلات مالية، ويكون تجذّرهم في «سوق السياسة» اليمني اقتصادياً في المقام الأول: فهم الرعاة الذين يُديمون شبكات المحسوبية على مستوى الأسر في مختلف أنحاء البلاد؛ غير أن الشريحة التي تتناولها هذه الورقة متمايزة: أولئك المعبَّؤون سياسياً — المنخرطون في المناصرة وبناء السلام والتنسيق الإنساني والعدالة والمساءلة والإنتاج الثقافي.

لا تتحدّد هذه الشريحة باختيارٍ ذاتي واعٍ، بل ببُنى الفرص التي تجعل مثل هذه التعبئة ممكنة أصلاً. فالانخراط السياسي من هذا النوع يقتضي الوصول إلى مجموعة محدّدة من الموارد: إتقان لغة الخطاب السياساتي الدولي السائدة؛ ومؤهلات علمية تمنح صاحبها الشرعية في أوساط المانحين وصنّاع السياسات؛ والقدرة على الوصول إلى الأدوات الرقمية وإتقان استخدامها؛ وحرية التعبير في كنف دولة مضيفة تتيح مساحة للحريات؛ وقدرٌ من الأمان الاقتصادي يكفي لتخصيص الوقت والموارد لنشاطٍ مدني كثيراً ما يكون تطوعياً أو ناقص التمويل. هذه البُنى موزّعة توزيعاً غير متكافئ عبر الشتات، ويميل ميزانها حتماً لصالح الأوفر تعليماً والأرسخ موقعاً مهنياً والأوسع تشبيكاً دولياً، وهذا لا يجعل شتات العمالة في الخليج على الهامش — فتحويلاتهم، كما أُشير، ركيزة حاسمة في الاقتصاد السياسي لليمن — لكن أشكال التعبئة قيد الدرس هنا تظل، بصورة غير متكافئة، حكراً على من تتيح لهم مواقعهم ما يلزم من منصات وشبكات وحريات للانخراط فيها.

[5] يُقصد بالمنظور البنائي هنا أن الهوية الجماعية وروابط الانتماء تتشكل وتتغير من خلال العلاقات والتفاعلات والممارسات الاجتماعية والسياسية. أما المنظور الجوهراني فيفترض أن للجماعة هوية ثابتة نابعة من خصائص أصيلة مشتركة. وعليه، تفهم الورقة الشتات من خلال علاقات اليمنيين في الخارج بالوطن، ولا تفترض أنهم جماعة متجانسة لمجرد اشتراكهم في الأصل أو إقامتهم خارجه.

[6] يستند هذا التعريف إلى تأطير الشتات الذي طرحه ساري حنفي في: ساري حنفي، «إعادة التفكير في الفلسطينيين في الخارج بوصفهم شتاتاً»، مجلة هاجر الدولية للعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العددان 1–2، 2003، ص 174.

[7] هشام المهدي، «الشتات اليمني: تحليل لتاريخه وتطوّره وطبيعته»، موقع كومنسبيس، 26 نوفمبر 2022، https://www.commonspace.eu/young-voices/yemeni-diaspora-analysis-its-history-development-and-nature

بناء على إطار «سوق السياسة» الذي طوّره عالم الأنثروبولوجيا الاجتماعية أليكس دي وال،[8] يمكن فهم السياسة في اليمن بوصفها منظومة تبادلٍ تعامُلي يتحوّل فيه الولاء إلى سلعة تُباع وتُشترى، وتقوم فيه السلطة على توزيع الموارد لا على الشرعية المؤسسية. وفي العصر الرقمي، يتحرّك فاعلو الشتات داخل هذا السوق عبر تدفقات متشابكة من المال والسرد والنفوذ والنفاذ. يقوم جوهر إطار دي وال على أطروحةٍ مفادها أن السياسة، في أنظمة حوكمة بعينها، تُدار كما تُدار الأعمال: الولاء يُشترى، ويُتوسَّط في عقده، ويُعاد التفاوض عليه عبر الصفقات المالية وأدوات الضغط القسري؛ ويدير رواد السياسة «موازنات سياسية» ويتاجرون بالولاء في سوقٍ متنافس تتوسّط فيه القوةَ شبكاتٌ من الوسطاء والفاعلين الأمنيين والقنوات المالية غير الرسمية؛ والمؤسسات قائمة، لكن السلطة تُستمد من القدرة على توزيع الموارد وإدارة المتنافسين أكثر مما تُستمد من المنصب الرسمي.[9]

توسّع هذه الورقة ذلك الإطار إلى ما وراء الحدود الجغرافية، إذ تبيّن كيف يعمل فاعلو الشتات كموفّرين لرأس المال الرمزي والمادي على السواء، وتُبرز كيفية تراكم رأس المال الرمزي حين تُحوّل المؤهلاتُ والوصولُ الدولي وسلطةُ السمعة فاعلي الشتات إلى وسطاء سرديات، ينقلون الأصوات المحلية وما يجري على الأرض إلى صيغ مفهومة دولياً ويؤثّرون في الخطاب السياساتي الخارجي. أما على المستوى المادي، فيضخّ الشتات اليمني كذلك رأس مال مادياً عبر التحويلات والتبرعات والاستثمارات، وقد بلغت التحويلات المسجّلة رسمياً وحدها نحو 3،8 مليار دولار أمريكي لعام 2023، ومن المرجّح أن يكون إجمالي التدفقات أعلى من ذلك بكثير عند احتساب القنوات غير الرسمية.[10]

ستوضّح هذه الورقة السياساتية كيف أن فاعلي الشتات متجذّرون ومنخرطون فعلياً في «سوق السياسة» اليمني: فتدفقاتهم المالية تتقاطع مع مراكز القوة السياسية والميدانية، بينما يظل الحضور الرقمي يعيد رسم السلطة والنفوذ باستمرار. فالفضاء الرقمي لا يزيح «سوق السياسة»، بل يوظّفه فاعلو الشتات لمضاعفة نفوذهم، وإبراز رأس مالهم الرمزي والمالي، وإعادة تموضعهم داخل الشبكات العابرة للحدود من المحسوبية والقوة.[11]

---

[8] أليكس دي وال، «مدخل إلى سوق السياسة لصنّاع القرار»، برنامج أبحاث العدالة والأمن، مارس 2016. https://www.lse.ac.uk/ideas/Assets/Documents/Conflict-Research-Programme/policy-reports/JSRP-Brief-1.pdf

[9] أليكس دي وال، «السياسة الحقيقية في القرن الإفريقي: المال والحرب وتجارة السلطة»، (كامبريدج: مطبعة بوليتي، 2015)، ص 3، 16، 21.

[10] ياسمين عثمان ومحمد العكاوي، «المرصد الاقتصادي لليمن، ربيع 2024: التعامل مع تفاقم المشقّات وتنامي التشظّي الاقتصادي»، البنك الدولي، يونيو 2024. https://reliefweb.int/report/yemen/yemen-economic-monitor-navigating-increased-hard-ship-and-growing-fragmentation-enar؛ ونارايني سريثاران، وإسطنبول با عبّاد، وأيمن عثمان غالب، وأوشين باندي، وآمنة محمود، وبراين بورغيس، وهند قاسم، «من النقد إلى رأس المال: توظيف التحويلات من أجل مستقبل اليمن الاقتصادي»، موجز سياساتي صادر عن مركز النمو الدولي (YEM-24338)، فبراير 2026، ص 2. https://www.theigc.org/sites/default/files/2026-02/From-Cash-to-Capital-Lever-aging-Remittances-for-Yemens-Economic-Future.pdf

[11] لورا ريبيكا كريتي، «الشتات اليمني وسوق السياسة»، أطروحة دكتوراه، جامعة دورهام، 2025، ص 132–141، و149–152، و252–253، و285–287، و360–365. https://etheses.dur.ac.uk/16050/

المنهجية

تستند هذه الورقة إلى بحثٍ نوعي أُجري لأطروحة الدكتوراه للمؤلفة، شمل مقابلات معمّقة شبه منظّمة مع 21 فاعلاً من الشتات اليمني، خلال الفترة من مارس إلى أكتوبر 2023، في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. تتبّع البحث كيفية انتقال التدفقات المالية والسرديات والنفوذ السياسي عبر الحدود داخل بيئة النزاع المجزّأة في اليمن، وأُجريت أربع مقابلات إضافية في ديسمبر 2025، لمواكبة التحولات الجيوسياسية منذ 2023، وتطوّر الممارسات الرقمية. من أصل 25 شخصاً جرت مقابلتهم، كان ثمانية من الرجال و17 من النساء.

دعمت هذا البحثَ إثنوغرافيا رقمية لفضاءات التعبئة الإلكترونية، شملت منصات التواصل الاجتماعي ومنتديات النقاش والفعاليات الافتراضية، بما أسهم في وضع عيّنة المقابلات وتصميم أسئلتها في سياقهما وتوجيههما، وانطوى ذلك على رصدٍ منهجي لفضاءات التعبئة عبر منصات مثل إنستغرام وإكس (تويتر سابقاً) وفيسبوك وكلوب هاوس، جرى تحديدها من خلال بحث مكتبي قائم على الكلمات المفتاحية المتصلة بالشتات اليمني، ثم اتّسع عبر أسلوب كرة الثلج في تتبّع الحسابات والشبكات والمحتوى الذي يتشاركه أفراد ومنظمات ومؤثرون بارزون. على إنستغرام، حُلّلت منشورات منصات الشتات لرصد أنماط تشمل الموقع الجغرافي واستخدام اللغة والتركيز الموضوعي والغرض؛ وتُوبعت التعليقات لاستشفاف التركيبة السكانية للجمهور ومشاعره، وعلى إكس، تُوبعت المنشورات وسلاسل الردود لفهم الخطاب والتفاعل والسجال، بينما تُوبعت على كلوب هاوس، ولا سيّما خلال جائحة كوفيد19-، النقاشات المباشرة لرصد نشوء المحادثات المتمحورة حول اليمن وتكاثرها.

جُمّعت قاعدة بيانات منظّمة بالمنصات والفاعلين وأنواع المحتوى وصُنّفت لدعم التحليل، وكان الانخراط رصدياً في المقام الأول، جامعاً بين المتابعة الصامتة وقدرٍ محدود من الإصغاء النشط في الفضاءات الصوتية، وجرى بشفافية بصفة الباحثة حيثما كان ذلك مناسباً، وقد أسهمت هذه الإثنوغرافيا الرقمية في مضاهاة بيانات المقابلات وتعزيزها، وكانت الاعتبارات الأخلاقية حاضرةً في صميم العمل طوال الوقت، فلم يُدخَل إلى أي مجموعة خاصة أو مغلقة دون إذن، ولم تُنشَر أي بيانات شخصية قابلة للتعريف، وأُولي اهتمام دقيق لحماية المصادر وللمخاطر الأمنية المرتبطة بالتعبئة الحساسة سياسياً في سياقات النزاع.

وسطاء الشتات: توفير رأس المال الرمزي والمادي

من أوضح تجليات الوساطة العابرة للحدود كيفية تموضع فاعلي الشتات وسطاءَ بين الجماهير المحلية والساحات السياساتية الدولية، محوّلين القرب والتعليم والنفاذ إلى الشبكات إلى أشكال من النفوذ السياسي. روى يمني يقيم بين الشرق الأوسط وأوروبا ويعمل في مجال التنمية الدولية كيف صمّمت منظمته، في مرحلة التحضير لقمة دولية حول اليمن، استبياناً لاستطلاع آراء الشباب اليمني في التطرف ودوافعه، ووُزّع الاستبيان في حرم الجامعات وعلى الإنترنت، فجمع أكثر من 1000 استجابة، صيغت في تقرير احترافي عُمّم على نحوٍ حثيث على وزارات الخارجية ومراكز الأبحاث والمنتديات السياساتية.[12] وأورد فاعلون آخرون من الشتات يعملون في مجالات التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام والعدالة والمساءلة رواياتٍ مماثلة عن عملهم، مبرزين استخدامهم أدوات مثل واتساب لجمع المعلومات من مصادر ميدانية في اليمن، بما يغذّي لاحقاً مخرجاتٍ موجّهة لجماهير وأصحاب مصلحة دوليين، من أوراق بحثية وتقارير سياساتية وقضايا قانونية.[13] كثيراً ما تُتداول النتائج عبر منصات مثل إكس، التي يلجأ إليها يمنيو الشتات مراراً للوصول إلى صنّاع السياسات والمانحين والصحفيين الدوليين.[14]

بهذه السبل، يتمكّن يمنيو الشتات من تنصيب أنفسهم وسطاءَ بين الجماهير المحلية وصنّاع السياسات الدوليين، في صورةٍ من صور الوساطة، فالوصول إلى السكان المحليين والجماهير العالمية معاً، الذي تُيسّره الأدوات الرقمية على نحوٍ متزايد، يتيح ترجمة أصوات الميدان إلى صيغ مفهومة سياساتياً، ومن منظور «سوق السياسة»، لا تُستمد السلطة هنا من تفويض رسمي، بل من التعليم والموقع والقرب من الشبكات، فرأس المال السياسي يتراكم ويُتاجَر به، وتنبع الشرعية من العلاقات والسياق لا من المؤسسات.

تزيد المنصات الرقمية من حدّة ديناميات السوق هذه، حيث تحول الحضورَ إلى عملة سياسية، فالأكاديميون والمهنيون في الخارج يكتسبون نفوذاً عبر حضورهم الإلكتروني، إذ تمنح المؤهلاتُ والانتماءاتُ صاحبها سلطةً بصرف النظر عن قربه مما يجري على الأرض. كما لاحظ اليمني المقيم في الخارج الذي استطلعت منظمته آراء الشباب في التطرف، فإن «وسائل التواصل الاجتماعي جعلت من كل شخص قائداً فكرياً».[15] بالمقابل، تستهلك جماهير الشتات محتوى عن اليمن تضخّمه

[12] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[13] مقابلة أجرتها المؤلفة، 21 سبتمبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 21 مايو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 24 أبريل 2023، عبر زوم.

[14] مقابلة أجرتها المؤلفة، 28 مارس 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 21 مايو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 24 أبريل 2023، عبر زوم.

[15] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

الخوارزميات، بما يهدّد بإنتاج تصورات مشوّهة عن الوقائع اليومية.[16] وعلى الضفة الأخرى، يتعرض الجمهور المحلي لصور منتقاة بعناية تُبرز ثروة أفراد الشتات ومكانتهم الاجتماعية. . أشار اثنان ممن جرت مقابلتهم تحديداً إلى أفراد من الشتات اليمني في الولايات المتحدة يلجؤون إلى منصات التواصل لعرض ثرواتهم.[17]

«إنهم مليونيرات، حرفياً [...] كانوا ينفقون ببذخ على أشياء بعينها ويحرصون على تصويرها ونشرها على وسائل التواصل، فترى هذه الأعراس الجنونية، كما تعلم، مروحيات وسيارات مرسيدس جي إل — عشرٌ منها في موكب واحد [...] يتنافسون في الترف.»[18]

بهذه الطريقة، تصير السمعة رأس مال قابلاً للتداول: الحضور والثروة يُبرزان القوة والنفوذ، وتغدو الفضاءات الرقمية أسواقاً للسمعة تُضاف طبقةً فوق الاقتصاد السياسي القائم في اليمن. لاحظ خبير اقتصادي يمني بارز له شبكات على الأرض في اليمن أن المجتمعات ذاتها التي تعرض مظاهر الثراء المُتباهى به على وسائل التواصل، تعيد ضخّ رأس المال في عقارات إب ومدن أخرى، فترفع الأسعار على السكان المحليين. هذه الدينامية، في تقدير الخبير، جديرة بمزيد من البحث المنهجي لتوثيق حجمها وتبعاتها.[19]

في بعض السياقات، قد ترسّخ هذه التدفقات المالية من الشتات شبكاتٍ اقتصادية مرتبطة بالفصائل السياسية. فقد نقل الخبير نفسه شواهد متناقلة عن تدفقات رأسمالية من يمنيين في المملكة المتحدة نحو جنوب اليمن، وزعم أن هذا المال وُجّه من يمنيين في المملكة المتحدة تعود جذورهم إلى منطقة يافع نحو شبكات أعمال في عدن وثيقة الصلة بقيادة المجلس الانتقالي الجنوبي، بما يسّر الاستثمار في شركات الطيران والبنوك ومعارض السيارات وقطاعات الاستيراد. هذه الرواية، المستندة إلى التعامل المباشر للشخص الذي جرت مقابلته مع شبكات الأعمال في عدن، لم تخضع لتحقّقٍ مستقل؛ غير أنها تتسق مع أنماط موثّقة من المحسوبية القائمة على الاصطفاف السياسي وتكوين شبكات الأعمال في جنوب اليمن، التي رسّخ من خلالها فاعلون مدعومون من الإمارات سيطرتهم على البنى التحتية الاقتصادية الاستراتيجية.[20] هذا يُبرز قدرة رأس مال الشتات على التأثير في ديناميات القوة الاقتصادية داخل الشبكات ذات الاصطفاف السياسي، وهكذا يصبح الولاء والوصول مرهونَين بالقرب من هذه الشبكات، على نحوٍ يجسّد منطق دي وال، القائل بأن الوصول إلى الأمن والنفوذ سلعةٌ تُشترى بالمال.

[16] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[17] المرجع نفسه؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 12 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[18] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[19] المرجع نفسه.

[20] «الفساد في اقتصاد الحرب اليمنية»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2018، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/6610

على مستوى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، هدّدت السلطات ممتلكات عقارية يملكها أبناء الشتات، مع مزاعم بدفع مبالغ مقابل الحماية أو الحفاظ على المكانة — وهي ديناميات تجري بوساطة وسطاء ذوي صلات محلية.[21] تتسق هذه المزاعم مع أنماط موثّقة جيداً من مصادرة الحوثيين للأصول وابتزاز أصحاب الممتلكات. فوزارة الخزانة الأمريكية، مثلاً، فرضت عقوبات عام 2021، على «الحارس القضائي» المعيّن من الحوثيين الذي أشرف على مصادرة أصول تفوق قيمتها 100 مليون دولار أمريكي، شملت تحديداً شركات مرتبطة بيمنيين مقيمين في الخارج.[22] وثّق مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها، الذي يرصد العنف السياسي عالمياً، بصورة منفصلة، استيلاء الحوثيين على الأراضي وابتزازهم أصحاب الممتلكات في محافظة إب،[23] وتُلمّح هذه المزاعم إلى دينامية قسرية يمكن أن تغدو فيها ثروة الشتات مورداً مستهدَفاً. هنا يمكن فهم منطق «سوق السياسة» بوصفه منطقاً استخراجياً: إذ يحوّل رواد السياسة السيطرةَ على الأرض إلى دخلٍ عبر اقتصادات الحماية.

هكذا، لا يمكن اختزال فاعلي الشتات اليمني تحليلياً في داعمين إنسانيين أو موفّري تحويلات أو مناصرين من الخارج. فعبر التدفقات المالية وإنتاج السرديات والنفوذ المُشبَّك، يشارك فاعلو الشتات — قصداً أو من غير قصد — في ديناميات الولاء والحماية والتنافس التي ترسم «سوق السياسة» اليمني. فهم وسطاء معلومات، ومستثمرون، ورواد شرعية متجذّرون في شبكات المحسوبية القائمة. بعد أن وُضِع الشتات في سياق «سوق السياسة»، سيرسم ما تبقّى من هذه الورقة خريطةً لكيفية توظيف هؤلاء الفاعلين للأدوات الرقمية في التعبئة داخل اليمن.

[21] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025. عبر زوم؛ وانظر مثلاً: «مصادرات الحوثيين المنهجية للممتلكات تهدّد سبل العيش وتؤجّج النزاع»، ميثاق العدالة لأجل اليمن، مارس 2025. https://justice4yemenpact.org/wp-content/uploads/2025/03/IR-16-Designed-English.pdf

[22] «الخزانة تفرض عقوبات على ضابط عسكري حوثي كبير أشرف على استيلاء الجماعة على ممتلكات المعارضة»، مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية، 18 نوفمبر 2021. https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy0495

[23] أندريا كاريوني ولوكا نيفولا. «مقياس القمع الحوثي: الحوكمة والاقتتال الداخلي في محافظة إب»، مشروع بيانات مواقع النزاعات المسلحة وأحداثها، 4 مارس 2024، ص 5–6. https://acleddata.com/report/barometer-houthi-repression-governance-and-infighting-ibb-governorate

رسم خريطة التعبئة الرقمية للشتات

عبر مجالات النزاع وبناء السلام والاستجابة الإنسانية والإنتاج الثقافي، يوظّف فاعلو الشتات المنصات الإلكترونية لحشد رأس المال وتنسيق العمل وصياغة السرديات والتأثير في السياسات لحظةً بلحظة. فقد خفّضت التقنيات الرقمية حواجز المشاركة وتجاوزت المسافة الجغرافية والحدود الوطنية، بما أتاح انخراطاً مستداماً بين الفاعلين داخل اليمن وخارجه. تعمل مجموعات واتساب كمراكزَ تنسيق، وزوم يُيسّر الحوار العابر للحدود وإدارة المشاريع، وإكس يضاعف جهود المناصرة وكسب التأييد، وإنستغرام يفتح آفاقاً جديدة للإنتاج الثقافي وجمع التبرعات الإنسانية.

لا تُلغي التعبئة الرقمية بُنى القوة القائمة وشبكات المحسوبية، بل تعيد المنصات الإلكترونية توزيع أنماط الحضور والسلطة والمخاطر وتعيد تشكيلها. فالساحات الرقمية تسرّع التعبئة، لكنها تُفاقم كذلك التعرّض والاستقطاب واختلال موازين القوى. وترسم الأقسام الفرعية التالية خريطةً لتكشّف هذه الديناميات عبر أربعة مجالات: 1) المناصرة؛ 2) بناء السلام والعدالة والمساءلة؛ 3) الاستجابة الإنسانية والطارئة؛ 4) التراث الثقافي والفنون.

خوارزميات المناصرة

باتت المنصات الرقمية في السنوات الأخيرة محوريةً في انخراط يمنيي الشتات في المناصرة السياسية، إذ تعمل ساحاتٍ للتعبئة وقنواتٍ يُبرَز النفوذ عبرها إلى ما وراء حدود اليمن. فخلال انتفاضة 2011، ضد الرئيس آنذاك علي عبد الله صالح، اعتمدت الأشكال المبكرة للنشاط الإلكتروني اعتماداً كبيراً على فيسبوك في تنسيق الاحتجاجات وتداول اللقطات المصوّرة وصوغ السرديات للجماهير الدولية.[24] حينها، أدّى ناشطو الشتات دوراً حاسماً في نقل الأحداث المتلاحقة من صنعاء وعدن إلى محتوى بالإنجليزية في متناول الصحفيين وصنّاع السياسات ومنظمات حقوق الإنسان حول العالم.[25] وأتاحت الفضاءات الرقمية لليمنيين المتفرقين جغرافياً المشاركة في لحظة سياسية جامعة، فطوت المسافة وسرّعت تدفق المعلومات، غير أن المناصرة الرقمية ازدادت استقطاباً خلال الحرب الأخيرة، فقد عكست الفضاءات الإلكترونية الانقسامات الميدانية والفصائلية داخل اليمن، إذ اصطفّ فاعلو الشتات وراء سرديات سياسية متنافسة انزلقت أحياناً إلى مشاجرات فعلية وشروخ داخل مجتمعات كانت متماسكة تقليدياً.[26] وعلى منصات التواصل، كانت ادعاءات الشرعية تُطرح ويُنازَع عليها وتُقوَّض لحظةً بلحظة.[27]

[24] مقابلة أجرتها المؤلفة، 10 أبريل 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 12 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[25] مقابلة أجرتها المؤلفة، 10 أبريل 2023، عبر زوم.

[26] مقابلة أجرتها المؤلفة، 26 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[27] مقابلة أجرتها المؤلفة، 27 أبريل 2023.

تذبذبت مكانة الشتات اليمني السياسية في أوساط السياسات الدولية وبناء السلام على مرّ السنين، فقد لاحظ باحث ومعلّق سياسي أن تجدّد الاهتمام الدولي باليمن عقب هجمات الحوثيين على سفن الشحن في البحر الأحمر بين عامي 2023 و2025، رفع من حضور معلّقي الشتات، ممن استطاعوا شرح المستجدات للجماهير الخارجية، وهو أحدهم: «استيقظت ذلك الصباح على 78 رسالة إلكترونية حرفياً من وسائل إعلام، وأشخاص لا أعرفهم، وشركات تأمين، وشركات ملاحة، ومانحين، وباحثين استخباراتيين — 78 رسالة في يوم واحد».[28] في مثل هذه اللحظات، يعمل فاعلو الشتات كوسطاءَ لتفسير التطورات، ويحولون الديناميات المحلية المعقّدة إلى سرديات مفهومة، غالباً عبر منصاتهم الإلكترونية أو تواصلهم الرقمي، ولا يُستمد نفوذهم من تفويض رسمي بقدر ما يُستمد من التعليم والشبكات والانتماء المؤسسي وإتقان اللغة والمدى الرقمي.

لا يعكس النفوذ الإلكتروني للمناصرين والمعلّقين السياسيين بالضرورة مقدار فهمهم أو موضوعيتهم،[29] فالمنصات الرقمية قادرة على تضخيم رأس المال الرمزي، بما يتيح للأكاديميين والمعلّقين في الخارج تشكيل الخطاب بل والسياسات، بمعزل عن قربهم مما يجري على الأرض. زد على ذلك أن التضخيم الخوارزمي قد يشوّه تصورات مجتمعات الشتات لأحداث الوطن، إذ تميل الخوارزميات إلى إبراز حوادث بعينها قد لا تعكس دائماً الوقائع اليومية للحياة في اليمن أو المسار الفعلي للنزاع.[30]

في الوقت نفسه، تنطوي المناصرة الرقمية على مخاطر جسيمة، لا سيّما للنساء، إذ تتزايد حالات التنمّر الإلكتروني مع اتساع انتشار الإنترنت واستخدام وسائل التواصل،[31] وقد شاركت عدة ناشطات وبانيات سلام ممن جرت مقابلتهن تجاربهن مع المضايقات الموجّهة وحملات التشهير والاتهاماتٍ بالولاء للخارج حين نشطن علناً على الإنترنت.[32] قد يمنح الحضور الرقمي رأس مال من السمعة، لكنه يعرّض صاحبه أيضاً لخطر تشويه السمعة والعقاب الاجتماعي، وفي بعض الحالات، وظّف فاعلون داخل اليمن وخارجه أسماء العائلات أو الانتماءات القبلية أو الولاءات السياسية المفترضة سلاحاً لنزع الشرعية عن أصوات النساء.[33] بهذا، يعزّز بعض النشاط الإلكتروني بُنى القوة الأبوية والفصائلية القائمة التي تحكم السياسة خارج الإنترنت.

---

[28] مقابلة أجرتها المؤلفة، 17 ديسمبر 2025.

[29] مقابلة أجرتها المؤلفة، 17 أبريل 2023؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 21 مايو 2023، عبر زوم.

[30] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[31] عائشة الجعدي، «لماذا يكرهوننا جميعاً على الإنترنت؟ التهديدات الرقمية وصمود النساء اليمنيات في الفضاء العام»، سمكس، 2024، ص 16–17. https://smex.org/meet-the-fellows-mariam-al-shafei-fellowship-on-technology-and-human-rights-2024/

[32] مقابلة أجرتها المؤلفة، 24 مارس 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 26 يونيو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 4 يونيو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 17 أبريل 2023؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 21 مايو 2023، عبر زوم.

[33] مقابلة أجرتها المؤلفة، 3 يونيو 2023، عبر زوم.

الخوارزميات: ديناميات خفية بعواقب ملموسة

بعد انقضاء أربعة أسابيع من مهلة الأسابيع الستة المخصصة لاستقبال المساهمات، بالكاد كان لدى مجلة «اليمنية» ما يكفي لإصدار عددٍ يسلّط الضوء على المرأة اليمنية. فأُطلق نداء أخير فجّر سيلاً من القصص والأفكار من داخل اليمن — نتيجة لم تكن في الحسبان، لكنها تركت أثراً عميقاً في طابع المجلة ومداها.

تستعيد إحدى عضوات الفريق ما جرى: «انتشر انتشاراً واسعاً بطريقة أو بأخرى عبر الخوارزمية. وصل إلى حسابات كثيرة جداً، فانهال علينا كثيرون [في صندوق الوارد]».[34]

برز أثر خوارزميات المنصات كموضوع متكرر عبر مقابلات هذا البحث. فالمنطق الخوارزمي يرسم كيف يفهم فاعلو الشتات اليمني أحداث الوطن، وكيف ينظر إليهم الآخرون، وما مدى قدرتهم على المناصرة، وقد يكون حليفاً غير متوقع أو خصماً مُثبِطاً، وتظل آلياته غامضة إلى حدٍّ بعيد على من يعيشونها، رغم أن عواقبها قد تكون بالغة.

وصفت المُتحدثة نفسها من مجلة «اليمنية»، التي جنت ذات مرة ثمار خوارزميات المنصات، تجربتها مع الدينامية المعاكسة خلال حملة تضامن مع غزة. فقد رأت أن منشوراتها على إنستغرام تتعرض للحظر الظلّي، وأن حسابات تتابعها من غزة تختفي من موجزها دون تفسير: «كنت أرى بجلاء أن الخوارزمية تعمل ضدنا». لقد أصبحت مضطرة إلى «مقارعة المنصات نفسها».[35]

جاء المثال الأخطر من مؤسّسة شبكة لبانيات السلام اليمنيات، التي وصفت كيف عمد فاعلون موالون لأطراف سياسية إلى تفكيك خوارزميات المنصات وإعادة توظيفها لبثّ معلومات مضلّلة عن منظمتها: «يقولون إننا نروّج لحقوق المثليين». وهذا الادعاء وُظّف كسلاح لأنه يلقى صدى لدى المتابعين المحافظين ويثير موجة غضب. «المتطرفون يزدادون دهاءً. صاروا يعرفون سياسات فيسبوك وتويتر، ويعرفون الخوارزميات». انتشرت الهجمات الموجّهة على السمعة سريعاً عبر شبكات مترابطة خوارزمياً، فشكّلت مخاطر حقيقية على مكانة المجموعة وسلامة موظفيها وشركائها.[36]

قد تُكبّد الصدمة التي تضخّمها الخوارزميات أصحابها ثمناً نفسياً: «إنها ببساطة تُبقي ذهنك مشدوداً إلى النزاع، وهذا لا يفيد حياتك الخاصة. ترى جياعاً، وأناساً يكابدون، وآخرين أصابهم الرصاص، وأطفالاً مزّقتهم الألغام». إن الخوارزميات تضخّم ما هو الأشد وقعاً على الوجدان، وهو ما يعني في سياق اليمن، غالباً، محتواه الأشد فداحةً.[37]

[34] مقابلة أجرتها المؤلفة، 11 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[35] المرجع نفسه.

[36] مقابلة أجرتها المؤلفة، 3 يونيو 2023، عبر زوم؛ ونادية السقاف، «السرديات الرقمية واحتجاز الحوثيين للعاملين في المجال الإنساني: منصة إكس والدعاية وتآكل الفضاء المدني في اليمن»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 21 أبريل 2026، https://sanaacenter.org/publications/policy-research/26790

[37] مقابلة أجرتها المؤلفة، 28 مارس 2023، عبر زوم.

بناء السلام والعدالة والمساءلة عبر الإنترنت

إلى جانب المناصرة السياسية، اتخذت تعبئة الشتات أيضاً شكل انخراطٍ منظّم في مسارات بناء السلام والحماية والعدالة والمساءلة، فقد أتاح الترابط الرقمي تعاوناً مستداماً بين الفاعلين داخل اليمن وخارجه، وأعاد رسم كيفية انتقال الخبرة والأدلة والنفوذ عبر الحدود، وغدا واتساب وزووم وفضاءات العمل الرقمية المشتركة بنيةً تحتية محورية للتنسيق العابر للحدود.[38]

طوال سنوات الحرب، تمكّن فاعلو الشتات من الوصول إلى شبكات على الأرض في اليمن ما كانت لتتاح لولاهم لبُناة السلام الدوليين والمنظمات غير الحكومية الدولية، ومع أن الوصول إلى المجتمعات المحلية بوساطة الشتات ليس جديداً، فإن الأدوات الرقمية تعيد رسم كيفيته وتخفض العوائق اللوجستية أمام الانخراط، فممارسو المساءلة والعدالة الانتقالية وباحثوها يجمعون البيانات عبر شبكاتهم داخل اليمن مستعينين بأدوات مثل واتساب.[39] تُسجَّل الأدلة الداعمة للقضايا القانونية على الأرض وتُرفع إلى الإنترنت لاستخدامها في القضايا والمحاكم الدولية.[40] وحتى في المناطق النائية، يستطيع اليمنيون المتصلون بالإنترنت المشاركة عبر زووم في حوارات وورش عمل ودورات تدريبية لبناء السلام تُعقد في الخارج وتجمع بين الحضورين الرقمي والميداني.[41]

تسارعت رقمنة هذه الممارسات بعد العام 2020، وجائحة كوفيد19-، مع تطبيع العمل عن بُعد عالمياً، فقد طوّرت منظمة يقودها يمنيون في اليمن ومصر والمملكة المتحدة، دورةً في حل النزاعات قُدّمت بالكامل عبر واتساب بالاعتماد على الرسائل الصوتية والملصقات ومحاور نقاش مُعدّة سلفاً،[42] وأنشأت مبادرة مسار السلام، وهي منظمة غير حكومية لبناء السلام يقودها يمنيون مقيمون في بلدان عدة، منها كندا ومصر، منصةً إلكترونية ترسم خريطة عمل بانيات السلام اليمنيات حول العالم وتفتح فرصاً للتواصل والتعاون.[43] تُظهر هذه الأمثلة كيف دفعت القيود الميدانية، مقترنةً بالترابط الرقمي، يمنيي الشتات العاملين عبر الحدود إلى التكيّف والابتكار، فحيث تضعف المؤسسات الرسمية ويتقيّد التنقل، تيسّر الأدوات الرقمية انخراطاً تشاركياً واسع النطاق.

[38] مقابلة أجرتها المؤلفة، 19 مايو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 26 يونيو 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 3 يونيو 2023، عبر زوم.

[39] مقابلة أجرتها المؤلفة، 21 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[40] مقابلة أجرتها المؤلفة، 24 أبريل 2023، عبر زوم.

[41] مقابلة أجرتها المؤلفة، 28 مارس 2023، عبر زوم.

[42] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم؛ ومنظمة سيفرورلد، «الرسائل النصية من أجل السلام: دورة لبناء السلام عبر واتساب للناشطين اليمنيين»، سيفرورلد، 12 أغسطس 2016، https://www.saferworld-global.org/resources/news-and-analysis/post/652-texting-for-peace-whatsapp-based-peacebuilding-course-for-yemeni-activists

[43] مبادرة مسار السلام، https://peacetrackinitiative.org/

مع هذا، فإن بناء السلام الرقمي لا يمحو اختلال موازين القوى والنفاذ: فكثيراً ما يتمتع فاعلو الشتات — ولا سيّما المقيمون في الغرب — بوصولٍ أوسع إلى مصادر التمويل وصنّاع السياسات والإنتاج الإعلامي. أما الشركاء داخل البلاد فيقدّمون معرفةً وخبرةً لا غنى عنهما، لكنهم يتحمّلون مخاطر ميدانية أكبر ويملكون سيطرةً أقل على التأطير والنشر الخارجي.[44] مع أن اليمنيين على الأرض قد يظفرون بوصولٍ أفضل إلى المنتديات الدولية للسياسات وبناء السلام بفضل الترابط الرقمي، فإن هذا النفاذ كثيراً ما يمرّ بوساطة يمنيي الخارج، ومن ثمّ يصير الحضور والشرعية رهنَ تفاوضٍ تحكمه العلاقات والتراتبيات وديناميات القوة القائمة، وكثيراً ما تُثار مخاوف بشأن من يملك حق التحدث باسم اليمن، لا سيّما حين يرسم السرديات الدولية مهنيون من الشتات قلّ حضورهم الميداني في الداخل مؤخراً.[45] هذا يثير تساؤلات من نوع: «من يقرّر أيّ صوت يُرفع وأيّ صوت يُخفض؟»،[46] فالنفاذ الرقمي قد يتيح فرصاً لإعلاء طيف أوسع من الأصوات، لكنه لا يمنح تلقائياً شرعية التمثيل.

تزيد مبادرات العدالة والمساءلة هذه التوترات وضوحاً، فقد استخدم ناشطو الشتات المنصات الإلكترونية لتوثيق الانتهاكات وتداول هذا التوثيق وربط القضايا اليمنية بالآليات القانونية الدولية، لكن بينما تتيح الأدوات الرقمية نقل الأدلة بسرعة، فإنها تترك أيضاً بصمات رقمية قد تعرّض المساهمين للانتقام: «من المهم جداً أن يكون هناك أشخاص من البلد في مسارات السلام أو العمل الإنساني أو مسار العدالة الانتقالية. لكن عليك في الوقت ذاته أن تعتني بسلامتهم أيضاً، لأنها طبقة إضافية من الخطر».[47]

في بعض الجوانب، تعزّز قدرة الشتات على التعبئة رقمياً داخل «سوق السياسة» اليمني الشمولَ وإمكان التأثير في مجالات بناء السلام والحماية والمساءلة، غير أن الوصول إلى الساحات العالمية يظل مرهوناً باللغة والقرب المؤسسي ورأس مال السمعة والترابط الرقمي. ومن هذه الزاوية، فإنه يرسّخ أيضاً ديناميات قوة بعينها بأشكال تستدعي التمحيص.

العمل الإنساني في عصر الإنستغرام

ظل العمل الإنساني والاستجابة الطارئة من أبرز ساحات انخراط الشتات الرقمي منذ عام 2015، وقد أُعيد تشكيل مساراتهما تشكيلاً كبيراً بفعل الهواتف الذكية ووسائل التواصل وسائر الأدوات الرقمية، فقد يسّرت الأدوات الرقمية تعبئةً سريعة ومُشبّكة لفاعلي الشتات، أثّرت في حجم النشاط الإنساني وسرعته وبنيته، كما تطرح أسئلة جوهرية حول ديناميات القوة وشبكات المحسوبية والحماية والوقاية.[48]

[44] مقابلة أجرتها المؤلفة، 21 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[45] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[46] مقابلة أجرتها المؤلفة، 17 أبريل 2023.

[47] مقابلة أجرتها المؤلفة، 19 مايو 2023، عبر زوم.

[48] لورا ريبيكا كريتي، «الشتات اليمني وسوق السياسة»، أطروحة دكتوراه، جامعة دورهام، 2025، ص 329–335، و352–357. https://etheses.dur.ac.uk/16050/

منذ سنوات الحرب الأولى، جمعت مجتمعات الشتات اليمني التبرعات عبر المساجد والجمعيات المجتمعية والمؤسسات الخيرية، لصالح حالات ومجتمعات بعينها في اليمن تضرّرت من النزاع والأزمة الإنسانية التي أعقبته.[49] ونشروا الوعي بالحالات وروّجوا للحملات، عبر فيسبوك وإنستغرام وواتساب وسواها من المنصات. يتزايد لجوء فاعلي الشتات إلى «GoFundMe » وغيرها من منصات الدفع الإلكترونية لتنسيق التبرعات وجمع الأموال.[50] وجّه فاعلو الشتات الذين جرت مقابلتهم لهذا البحث، المقيمون في مدن بريطانية ذات جاليات يمنية كبيرة مثل برمنغهام وشيفيلد، مبالغ كبيرة إلى سلال الغذاء والدعم الطبي وسائر المساعدات الطارئة. فحملة تبرعات على «GoFundMe » أطلقتها إحدى المقيمات في المملكة المتحدة، بهدفٍ قدره 1000 جنيه إسترليني، تحوّلت إلى منظمة صغيرة جمعت أكثر من 16000 جنيه بحلول عام 2023، ومن غرفة معيشتها، حيث الراحة والأمان، حشدت الأموال ونسّقت إيصال المساعدات الطارئة عبر شبكاتها المجتمعية على الأرض في تعز، من طرود غذائية وعلاجات طبية وخزانات مياه.[51] كثيراً ما أُطّرت هذه الجهود بوصفها تصحيحاً لما رآه من جرت مقابلتهم مِن استجاباتٍ إنسانية دولية بطيئة أو بيروقراطية أو مكبّلة سياسياً.[52]

لقد خفّض الترابط الرقمي تكاليف المعاملات وتقليص أوقات الاستجابة، ووصف من جرت مقابلتهم كيف يُيسّر واتساب التنسيق الآني لإيصال المساعدات على الأرض: إذ تُحدَّد الاحتياجات عبر جهات اتصال وشبكات عائلية داخل اليمن؛ وتُتداول الصور والمقاطع القصيرة لإبراز الإلحاح؛ وتُحشَد الأموال في غضون ساعات؛ وتُجرى التحويلات عبر قنوات مالية غير رسمية، منها شبكات الحوالات والصرّافون،[53] التي تكاثرت خلال الحرب فنسجت شبكاتها الواسعة العابرة للحدود، وهي شبكات يسيرة المنال وسريعة وزهيدة الرسوم.[54] غدت الهواتف الذكية وشبكات الأفراد الاجتماعية بنيةً تحتية موحّدة لإدارة المشاريع، بينما تؤدي وسائل التواصل دور آلية المساءلة وعملة السمعة، فصور التوزيعات وشهادات المستفيدين والتصاميم الموسومة بشعارات المبادرات تنتشر سريعاً، فترسّخ ثقة المتبرعين وتقوّي رأس المال الرمزي للمنظّمين.

مرة أخرى، سرّعت جائحة كوفيد19- وما أحدثته من اعتياد على التواصل عن بُعد هذه الديناميات؛ فقد شرع مهنيو الشتات في تنسيق تدخلات معقّدة عبر الإنترنت بالكامل — من استراتيجيات جمع التبرعات إلى الشراء والرصد. في حالات عدة، سدّ فاعلو الشتات المعبَّؤون رقمياً فجوات خدمية حرجة في مناطق أهملتها الوكالات الدولية أو لم تبلغها، فقدّموا إغاثةً طارئة وعمليات طبية ومبادرات

[49] مقابلة أجرتها المؤلفة، 28 مارس 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 21 مايو 2023، عبر زوم.

[50] مقابلة أجرتها المؤلفة، 27 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[51] مقابلة أجرتها المؤلفة، 6 أكتوبر 2023، عبر زوم.

[52] مقابلة أجرتها المؤلفة، 6 أكتوبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[53] مقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 6أكتوبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[54] «تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن»، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2026، ص 29، https://doi.org/10.1787/81ed2898-en

تعليمية واستعادةً لسبل العيش في مجتمعاتهم الأصلية.[55] فبفضل تجذّرهم في الشبكات العابرة للحدود، وقدرتهم على توثيق الأثر عبر منصاتهم، يستطيعون حشد الثقة والموارد بسرعة، وكثيراً ما يكون ذلك في سياقات تتفكّك فيها المؤسسات الرسمية أو تغيب.[56]

هذه الممارسات لا تجري بمعزل عن بُنى القوة وشبكات المحسوبية القائمة، فهي أحياناً تتحدّى اقتصاد الحرب المحلي وتطرح بدائل عنه. وصفت ممارِسة تقيم بين القاهرة وتعز، أسّست منظمة إنسانية في مدينة تعز مطلع الحرب، كيف حشدت شباباً محليين متطوعين لإيصال الغذاء والماء إلى أسرٍ محاصرة بين خطوط النار — عملٌ قدّمته صراحةً بوصفه بديلاً من التجنيد في الميليشيات في غياب العمل المأجور. وقد استمدّت قدرتها على العمل في إحدى أشد مدن اليمن تنازعاً من صلةٍ مؤسسية سابقة بمحافظ تعز، نسجت من خلاله علاقات مع الشبكات المجتمعية المحلية والفاعلين الأمنيين قبل احتدام الحرب، غير أن العمل عبر الخطوط الفصائلية عرّض منظمتها لضغوط من فاعلين مسلحين متعددين في آنٍ واحد: «ضُربنا من السعوديين، ومن الحوثيين، ومن المجتمع الدولي».[57] هذا يُظهر كيف أن حتى الفاعلين الإنسانيين الذين يقاومون عمداً الاصطفاف مع أي فصيل، عليهم مع ذلك أن يشقّوا طريقهم عبر منطق سوق الفاعلين المسلحين المتنافسين، فالوصول والحماية لا يُفترضان مسبقاً؛ بل يُتفاوَض عليهما.

آليات الإيصال الميدانية للمبادرات الإنسانية التي يقودها الشتات متجذّرة بالمثل في شبكات محلية من الثقة والنفاذ. فجامِعة التبرعات المقيمة في المملكة المتحدة تنسّق الإيصال داخل البلاد عبر ابن عمها في تعز، الذي يتحقّق من أهلية المستفيدين، ويتواصل مع الشبكات المجتمعية المحلية لتيسير إيصال الطرود الغذائية وخزانات المياه واللوازم الطبية، ويوثّق الأثر على الأرض لعرضه على المتبرعين في المملكة المتحدة.[58]

تؤدي هذه العلاقة العائلية دور عقدة محسوبية: فبفضل تجذّر ابن العم في البُنى المجتمعية المحلية، يتحدّد مَن تصله المساعدة، وتكتسب العملية شرعيتها ومقومات استمرارها، أما ثالثٌ ممن جرت مقابلتهم، وهو يجمع التبرعات عبر إنستغرام وينسّق العمليات الجراحية والإغاثة الطارئة في أنحاء اليمن والمنطقة الأوسع، فيعمل مع شركاء ووسطاء ميدانيين تكمن قيمتهم تحديداً في قدرتهم على شقّ الطريق عبر بُنى القوة المحلية نيابةً عمّن يعملون من الخارج.[59] لا يتوقف

[55] لورا ريبيكا كريتي، «الشتات اليمني وسوق السياسة»، أطروحة دكتوراه، جامعة دورهام، 2025، ص 273–275، و330–334، و363–364، https://etheses.dur.ac.uk/16050؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 17 ديسمبر 2025؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 18 ديسمبر 2025، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[56] مقابلة أجرتها المؤلفة، 6أكتوبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[57] مقابلة أجرتها المؤلفة، 26 يونيو 2023، عبر زوم.

[58] مقابلة أجرتها المؤلفة، 6 أكتوبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[59] مقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

نجاح النشاط الإنساني الذي يقوده الشتات على الأدوات الرقمية ورأس مال الشتات وحدهما، بل كذلك على علاقات سابقة أو مُنمّاة مع فاعلين متجذّرين محلياً، يؤثّر موقعهم في المشهد السياسي والاجتماعي اليمني في مَن تصله المساعدة، وكيف، وبأي شروط.

هذه الأنشطة قد تجعل المجتمعات المحلية معتمدةً على تمويلٍ وعلاقات تصوغها حصراً شبكات فاعلي الشتات ومنطقهم وتجاربهم المعاشة، ومع أن الاعتماد على المساعدات هاجسٌ قديم للقطاع الإنساني الرسمي، فإن جامعي التبرعات من الشتات يتفاوتون في معرفتهم بالداخل وفي خبرتهم بإيصال المساعدات وتصميم المشاريع، ما يعني أنهم ليسوا دائماً قادرين على تقدير الآثار اللاحقة لتدخلاتهم على ديناميات القوة القائمة. يضاف إلى ذلك أن جمع التبرعات غير الرسمي من قِبل فاعلي الشتات — أفراداً كانوا أم مجموعات — غالباً لا يخضع لما تخضع له المنظمات غير الحكومية الرسمية والمؤسسات المتعددة الأطراف من تمحيص ومساءلة ومتطلبات امتثال. فاليمنيون الذين جرت مقابلتهم لهذه الدراسة، ممن يجمعون التبرعات لمجتمعات في اليمن من منازلهم في المملكة المتحدة، يرون أن منسوب الثقة الشخصية الذي يمنحهم إياه متبرعوهم أعلى مما يُمنح للمنظمات الدولية.[60] بحسب هؤلاء، فإن متبرعيهم يقدّرون توثيقهم للأثر عبر محتوى وسائل التواصل، ويفضّلون التبرع لهم مباشرةً بدلاً من المنظمات الكبيرة ذات النفقات التشغيلية الأعلى والتي لا تضمن وصول المساعدات إلى المستفيدين المستهدفين،[61] بيد أن هذه اللارسمية تزيد خطر الخطأ في تحديد المستفيدين، وتسريب الأموال عن وجهتها، وتعريض المستضعفين للخطر عبر الصور المنشورة، كما تطمس مسارات المساءلة عند وقوع ضرر أو سوء إدارة.

أثار أكاديمي يمني بريطاني يدرس المسائل القانونية المتصلة بحرب اليمن مخاوف بشأن منظّم مقيم في المملكة المتحدة، دأب على نشر صور المستفيدين من العلاجات والعمليات الطبية لجمع الأموال، من بينهم أطفال ونساء يمنيات بلا حجاب.[62] حين جرت مقابلته لهذه الدراسة، أقرّ المنظّم صراحةً بأنه يحثّ المستفيدين على الموافقة على نشر صورهم وظهور وجوههم، لأنه لن يقدر على جمع المال لعملياتهم دون هذا التوثيق المرئي.[63]: «من يقصدونني إنما يقصدونني ملاذاً أخيراً. جرّبوا هنا وهناك، وسألوا، وفعلوا كل شيء، ونما السرطان، وانتظروا — ولم يأتِ أحد. فيقولون في أنفسهم: ‹لم أعد أحتمل›. [...] في 98 أو 99 في المئة من الحالات، أكون أنا الملاذ الأخير». هذه الممارسات تثير مخاوف جدّية بشأن بروتوكولات الحماية وسلامة المستفيدين، والحصول على الموافقة، وديناميات القوة.

[60] مقابلة أجرتها المؤلفة، 6 أكتوبر 2023، عبر زوم؛ ومقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[61] المرجع نفسه.

[62] مقابلة أجرتها المؤلفة، 27 سبتمبر 2023، عبر زوم.

[63] مقابلة أجرتها المؤلفة، 13 سبتمبر 2023، عبر زوم.

تُبرز الأمثلة السابقة كيف تعمل التعبئة الإنسانية الرقمية بين الشتات اليمني عند ملتقى التضامن والقوة والمحسوبية، فبينما وسّعت الأدوات الإلكترونية القدرات وسرّعت التنسيق، فإنها ضاعفت كذلك التعرّض لديناميات السوق، حيث يظل الولاء والسمعة والنفاذ عملاتٍ محورية.

الاقتصاد الرقمي للتراث الثقافي

إلى جانب المناصرة وبناء السلام والعمل الإنساني، غدت المنصات الرقمية أيضاً محوريةً في كيفية تعبئة يمنيي الشتات حول الفنون والثقافة والتراث؛ فبينما يُهدّد التراث الثقافي داخل اليمن جرّاء النزاع والنزوح والانهيار الاقتصادي، يتموضع فاعلو الشتات على نحوٍ متزايد أوصياءَ على الذاكرة الثقافية ومنسّقين ومنتجين لها.[64] تجري هذه التعبئة بدورها ضمن ديناميات سوق تصوغها حوافز التمويل ورأس المال الرمزي والادعاءات المتنازع عليها بشأن الأصالة.

منذ العام 2015، تكاثرت المبادرات الثقافية الرقمية التي أطلقها يمنيو الشتات، من أرشيفات إلكترونية وسلاسل وثائقية وأمسيات شعرية وتعاونات موسيقية وصفحات تراثية على إنستغرام ومعارض افتراضية. كثيراً ما تسعى هذه المبادرات إلى مواجهة التمثيلات السائدة التي تختزل اليمن في ساحة حرب وأزمة إنسانية، بإبراز عمقه التاريخي وتقاليده الفنية وتنوّعه الاجتماعي.[65] تتيح المنصات الرقمية لليمنيين المتفرقين جغرافياً التعاون الإبداعي عبر الحدود، وإنتاج المحتوى الثقافي ونشره على جماهير عالمية لحظةً بلحظة.

تجسّد هذه النزعةَ «كذه كان اليمن»، وهي منصة رقمية تؤرشف الطوابع البريدية اليمنية، وتنتج سلاسل وثائقية عن شخصيات ثقافية تاريخية.[66] جمعت المنصة مساهمين داخل اليمن وعبر أوروبا والشرق الأوسط، إذ يجمع من هم على الأرض المواد ويتولّى من هم في الخارج التحرير والترجمة والنشر الرقمي، وبحسب أحد اليمنيين الذين عملوا مع الموقع، فإن الجمهور المستهدف يشمل غير اليمنيين وشباب الشتات ممن «لم يكونوا يعرفون شيئاً عن اليمن أو ثقافته أو فنونه».[67] بهذا المعنى، لا يقتصر الإنتاج الثقافي على حفظ الذاكرة، بل يعمل أيضاً رأسَ مالٍ للهوية، يعزّز الانتماء ويُبقي الروابط الوجدانية بالوطن حيّةً عبر الأجيال والحدود.

[64] رفيق العكوري، «أثر الحرب على التراث الثقافي غير المادي في اليمن»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير اليمن، أكتوبر-ديسمبر 2025، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/oct-dec-2025/26146

[65] مقابلة أجرتها المؤلفة، 29 مايو 2023، عبر زوم.

[66] «كذه كان اليمن»، https://yemenusedtobe.org/about/

[67] مقابلة أجرتها المؤلفة، 29 مايو 2023، عبر زوم.

في الوقت نفسه، أثار عددٌ ممن جرت مقابلتهم مخاوف بشأن تقاطع الإنتاج الثقافي مع حوافز المانحين ودورات التمويل، فتدفّق التمويل الدولي إلى مبادرات الفنون والثقافة خلال الحرب أعاد ترتيب الأولويات وخلق أشكالاً جديدة من التنافس بين المنظمات. وصف ممارِس في الفنون له قواعد في اليمن وعُمان ومصر قطاعاً ثقافياً «تُموَّل فيه معاهد كثيرة»، لكن المخرجات متفاوتة والمساءلة غامضة، ووصف البيئة بأنها «لعبة» تتنافس فيها المنظمات على المنح، أحياناً بأثرٍ فعلي محدود.[68] بهذا، يُقولب التعبير الفني ليلائم الأذواق الدولية ثم يُقدَّم بوصفه تراثاً ثقافياً. غير التسويق والتمويل الخارجي نسيج الإنتاج الثقافي، خصوصاً حين تُفصَّل المشاريع على مقاس جماهير دولية أو يقودها فاعلو الشتات، ومع أن الأدوات الرقمية قادرة على خلق حضورٍ غير مسبوق، فإنها تحفّز كذلك صيغاً وسرديات تلقى رواجاً عالمياً، بما قد يمنح امتيازاً لأذواق بعينها على حساب سواها.[69]

تولّد هذه الديناميات توتراً حول الأصالة والتمثيل، وتطرح سؤالاً عمّن يملك شرعية تمثيل الثقافة اليمنية دولياً، لا سيّما حين يرسم فاعلون من الشتات — أوسع وصولاً إلى التمويل وأمهر لغةً وأقدر على التنقل — السرديات في غياب تمثيلٍ من الداخل. تسعى «اليمنية»، المنصة الإلكترونية والمجلة المطبوعة اللتان أنشأتهما نساء من الشتات اليمني، إلى تغيير السرديات العالمية عن المرأة اليمنية،[70] وتقدم مثالاً كاشفاً لقدرة الإنتاج الثقافي العابر للحدود على توسيع التمثيل وتقييده في آنٍ واحد. فجانب كبير من عمل مشروعهن تحرّكه رغبة يمنيي الشتات في استعادة الصلة بوطنٍ يتعذّر عليهم بلوغه. أفضى ذلك إلى محتوى يصوغه الحنين ويُنتَج غالباً بالإنجليزية، بما يمنح حتماً امتيازاً لمن يتقنون اللغة والأدوات الرقمية. هناك مخاوف بشأن الشرعية والرقابة الذاتية، وتساؤلات عما إذا كان فريق شتاتٍ بعيد عن الوقائع اليومية في اليمن، وبالتالي قد يقدّم رؤيةً مفرطة الجمالية أو منقوصة لـ«الوطن». لتلافي ذلك حرص الفريق على تضمين محتوى بالعربية ومساهمين من الداخل لسدّ تلك الفجوة.[71]

الإنتاج الثقافي في الشتات ليس بالضرورة منزوع الأصالة، بل يعكس هويات الشتات وتجاربه المعيشة التي يصوغها النزوح والتهجين والحياة العابرة للحدود، فضلاً عن تجارب العنصرية والمعاملة بوصفهم غرباء في الدولة المضيفة،[72] فقد يحفظ فاعلو الشتات شذرات من تراثٍ يتهدّده النزاع، لكن تلك الشذرات تتشكّل حتماً عبر وقائع اجتماعية واقتصادية بعينها، وكما في المجالين الإنساني والسياسي، فإن انخراط فاعلي الشتات في الإنتاج الثقافي متجذّر في سوق يظل فيه الوصول والشرعية والتمويل والحضور عملاتٍ محورية.

[68] المرجع نفسه.

[69] رفيق العكوري، «أثر الحرب على التراث الثقافي غير المادي في اليمن»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير اليمن، أكتوبر–ديسمبر 2025، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/oct-dec-2025/26146

[70] سحر إسفنديارى، «منصة اليمنية الإلكترونية تسعى إلى تغيير السردية المحيطة بالمرأة اليمنية»، ذا نيو عرب، 29 مايو 2020، https://www.newarab.com/features/al-yamaniah-subverting-stereotypes-about-yemeni-women

[71] مقابلة أجرتها المؤلفة، 11 ديسمبر 2025، عبر زوم.

[72] مقابلة أجرتها المؤلفة، 12 أكتوبر 2023، عبر زوم.

الخاتمة: تسخير قوة الشتات الرقمي

انطلقت هذه الورقة السياساتية لمعالجة إشكالية سياساتية محورية: كيف يرسم الشتات اليمني المُمكَّن رقمياً ديناميات النزاع وبناء السلام والتعافي ومسارات الإنتاج الثقافي في غياب دولة قادرة وفي سياق نزاعٍ مجزّأ، وتُظهر الأدلة المعروضة أن تعبئة الشتات ليست هامشية ولا محصورة في إرسال التحويلات المالية — بل هي متجذّرة بنيوياً في «سوق السياسة» اليمني.

أولاً، غيّرت الأدوات الرقمية تغييراً جوهرياً حجم انخراط الشتات وسرعته ونطاقه الجغرافي؛ فمنصات مثل واتساب وزوم وإكس وإنستغرام تتيح التنسيق الآني بين الفاعلين داخل اليمن وخارجه، وتخفض حواجز المشاركة. استخدام الشتات للتقنيات الرقمية ييسّر جمع البيانات للمناصرة السياساتية، وبناء السلام عن بُعد، وعمليات الحوار المختلط، ومبادرات العدالة والمساءلة، والتدخلات الإنسانية، والإنتاج الثقافي العابر للحدود. في بيئات الحوكمة المجزّأة حيث يتقيّد التنقل وتضعف المؤسسات، يعمل الترابط الرقمي بنيةً تحتية حرجة للتنسيق والتمثيل وحشد الموارد عبر الحدود.

ثانياً، تزداد التدخلات الجارية تنوعاً واختلاطاً، فهي تشمل حملات مناصرة إلكترونية تنقل الأحداث المحلية إلى سرديات مفهومة دولياً بنتائج فعلية على صعيدَي السياسات والتمويل؛ واستجابات إنسانية منسّقة رقمياً تمرّ عبر شبكات عائلية أو قبلية أو محلية؛ ومبادرات عدالة ومساءلة عن بُعد تتداول الأدلة عبر الحدود؛ ومشاريع إبداعية توثّق الهوية والتراث الثقافي اليمني وتحفظهما وتؤثّر فيهما، وكثيراً ما تجمع هذه التدخلات بين الفضاءين الرقمي والميداني، إذ يضاعف الحضور والترابط الرقميان الأثر على الأرض ويعيدان تشكيله.

ثالثاً، تتجذّر التدفقات التي يقودها الشتات من تمويل ونفوذ ومساعدات في أنظمة المحسوبية الأوسع واقتصادات الحرب؛ فالتحويلات والتبرعات تتقاطع مع الاقتصادات السياسية المحلية وشبكات الأعمال؛ والوصول إلى الفضاءات السياساتية العالمية يمرّ بوساطة الشبكات والتعليم واللغة والقرب المؤسسي؛ والحضور الرقمي يتحوّل إلى رأس مال رمزي يمكن توظيفه داخل العمليات السياسية، وآليات جمع التبرعات غير الرسمية — التي تعمل غالباً خارج الأطر التنظيمية الرسمية — توفّر بدائل سريعة وموثوقة لمتبرعي الشتات المرتابين في الفاعلين الإنسانيين الدوليين، غير أنها تنطوي أيضاً على خطر ترسيخ التبعيات، والالتفاف على بُنى المساءلة، وإحداث تحيّز في اختيار المستفيدين، وتعريضهم لخطرٍ متزايد من الأذى. بدوره يشابك الإنتاج الثقافي مع حوافز التمويل والتنافس على السمعة.

بناء عليه، فإن التبعات ذات حدّين: التعبئة الرقمية توسّع الشمول، وتسرّع الاستجابة، وتتيح التعاون العابر للحدود في سياقات تتفكّك فيها المؤسسات الرسمية أو تغيب، لكنها في الوقت ذاته تُفاقم التعرّض واختلال موازين القوى ومخاطر الحماية وديناميات السوق التي يظل فيها الولاء والحضور والوصول عملاتٍ قابلة للتداول.

بالنسبة لصنّاع السياسات والمانحين والممارسين، فالخلاصة الأساسية هي أن انخراط الشتات لا يمكن معاملته كمكمّل غير رسمي للعمليات التي تقودها الدولة أو المؤسسات المتعددة الأطراف، بل هو متجذّر بطبيعته في أنظمة الحوكمة والإغاثة الإنسانية وإنتاج السرديات، محليةً وعابرةً للحدود على السواء — وعلى نحوٍ متنامٍ في عصر الترابط الرقمي المتّسع. وفهم فرصه ومخاطره يقتضي تجاوز التأطيرات التبسيطية التي تصوّر الشتات فاعلاً بانياً للسلام بطبيعته أو مجرد موفّرٍ للتحويلات، فحين يُعترَف بتجذّر فاعلي الشتات في الاقتصادات السياسية للنزاع، يصبح ممكناً توجيه قدرتهم ورغبتهم في التعبئة دعماً لوطنهم على نحوٍ أكثر أماناً وفاعلية.

التوصيات

تقترح التوصيات التالية سبلاً للانخراط مع فاعلي الشتات تعزّز المساءلة وبروتوكولات الحماية والممارسات المراعية للنزاع، مع التخفيف من الترسيخ غير المقصود لأنظمة المحسوبية واقتصادات الحرب.

للجهات المانحة وصنّاع السياسات

- إدراج شبكات الشتات صراحةً ضمن خريطة «سوق السياسة»، عوضاً عن معاملتها كفاعل هامشي في المجتمع المدني عند تصميم الاستراتيجيات والتدخلات.
- الاستثمار في مشاريع تسترشد بأطر انخراطٍ مراعية للنزاع، تُقيّم كيفية تقاطع تمويل الشتات ومناصرته مع أنظمة المحسوبية المحلية والدولية وشبكات الأعمال ومراكز النفوذ الميدانية.
- استحداث آليات تمويل مرنة تُدمج فيها معايير الحماية والمساءلة، بما يتيح للمبادرات التي يقودها الشتات الوصول إلى منح صغيرة وسريعة الاستجابة، دون إرغامها على تقنين وضعها كمنظمات غير حكومية رسمية.
- الحد من التعرّض للمخاطر الرقمية عبر دعم التدريب على الأمن الرقمي للناشطين، ولا سيّما النساء اللواتي يتعرّضن لمضايقات موجّهة وهجمات على سمعتهن على الإنترنت.
- ضمان ألا يرسّخ التمويل الثقافي سرديات مفروضة من الخارج، ودعم المشاريع التي تعكس تنوّع الخبرات الثقافية اليمنية وتيسّر التعاون والإنتاج المشترك بين اليمنيين في الداخل والخارج، تفادياً لتوظيف الإنتاج الثقافي توظيفاً رمزياً أو استعراضياً.

للممارسين والمنظمات غير الحكومية

- التصميم المشترك لبروتوكولات المساءلة والحماية مع شركاء من الشتات يُنتقَون بعناية، مع الانتباه إلى تحيّزاتهم وشبكات محسوبيتهم المحتملة.
- في العمليات المختلطة التي تجمع بين الرقمي والميداني، التدقيق في ادعاءات فاعلي الشتات بأنهم يمثّلون الجماهير داخل اليمن وعدم التسليم بها على إطلاقها، ووضع بروتوكولات واضحة مع الشركاء داخل البلاد بشأن نسبة العمل إلى أصحابه والتأليف المشترك، بما يضمن لمن يتحمّلون المخاطر الميدانية الأكبر دوراً فعلياً في تحديد كيفية تأطير معارفهم واستخدامها خارجياً.
- إدماج القائمين على جمع التبرعات بصورة غير رسمية في منظومات الحماية، مع تقديم الدعم الاستشاري عبر المنصات الإلكترونية في مسائل الموافقة وحماية المستفيدين وخصوصية البيانات.

لفاعلي الشتات

- إجراء تقييمات غير رسمية لمدى مراعاة النزاع قبل حشد الأموال أو إطلاق حملات المناصرة، تفادياً لترسيخ الشبكات الاقتصادية المرتبطة بالفصائل.
- اعتماد معايير حماية للمستفيدين وللشركاء داخل البلاد ممن هم أكثر عرضةً للخطر، خصوصاً في ما يتعلق بالصور وموافقة المستفيدين والآثار الرقمية للبيانات.
- الاعتراف بالتجارب المعاشة للشتات والداخل بوصفها خبرات مشروعة لكنها متمايزة، عند نقل السرديات عن الثقافة والتراث اليمني، تفادياً للتشويه.
- ترسيخ ممارسات الشفافية عبر الإفصاح العلني عن مصادر التمويل ومعايير اختيار المستفيدين وآليات الإيصال، صوناً لثقة المتبرعين وإتاحةً لتدقيق التدفقات المالية، تفادياً للترسيخ غير المقصود للشبكات المرتبطة بالفصائل أو لديناميات المحسوبية على الأرض.

د. لورا كريتني باحثة ومستشارة في التنمية الدولية، يربط عملها بين سياسات الشتات وبناء السلام وريادة الأعمال الاجتماعية. تناولت أطروحتها للدكتوراه التعبئة الرقمية للشتات في نزاع اليمن. ولها أكثر من عقد من الخبرة في تصميم برامج التنمية الدولية وتقديم المشورة بشأنها لمانحين كبار، منهم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومكتب الخارجية والكومنولث والتنمية البريطاني. وإلى جانب عملها الأكاديمي والاستشاري، تُعد كريتني مؤسّسة «بينك جِن»، وهي مؤسسة اجتماعية تصل الحرفيين والمبدعين عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشتاتها بالأسواق العالمية. وهي تقيم بين عُمان والمملكة المتحدة.

تندرج هذه الورقة السياساتية ضمن سلسلة منشورات يصدرها مركز صنعاء بتمويل من حكومة مملكة هولندا. وتستكشف السلسلة قضايا في محاور اقتصادية وسياسية وبيئية، بهدف إثراء النقاش وصنع السياسات المتصلة باليمن بما يعزّز السلام المستدام.

مركز صنعاء
www.sanaacenter.org